وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية

محفزوا الإصلاحات

كانون الأول 2021

> منذ إطلاق مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية في عام 2019, عملنا معًا على رؤيتنا المشتركة للإصلاح نحو النمو المستدام. وعلى الرغم من تداعيات جائحة كورونا والتحديات المختلفة, فقد تم تحقيق الكثير. ونركز حاليًا على تسريع هذه الإصلاحات إلى أبعد من ذلك. ولدي ثقة تامة, كشركاء لنا, في أننا سوف نستمر في العمل معًا على تسريع عملية الإصلاح للوصول إلى النمو والتحول الاقتصادي المنشود.
>
> معالي السيد ناصر شريدة, وزير التخطيط والتعاون الدولي

إجراءات تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال

عملت الحكومة الأردنية خلال عامي 2020 و2021 على تحسين بيئة الأعمال للقطاع الخاص من خلال تخفيف إجراءات تسجيل الشركات والعقارات والإجراءات الضريبية والاستيرادية والتصديرية ونظام المحاكم. وقد تم ذلك من خلال تشكيل فرق عمل بقرار من لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية وبعضوية وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهات الحكومية ذات الصلة والمسؤولة عن التنفيذ. حيث قادت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية فرق العمل وسهلت العديد من المناقشات, وقدمت الدعم اللازم لتنفيذ والإشراف على كل مجال من المجالات التالية:

تبسيط تسجيل الشركات

اتخذت العديد من الجهات الحكومية الأردنية تدابيرًا لرقمنة خدماتها بما في ذلك مؤسسة الضمان الاجتماعي ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات وأمانة عمان الكبرى.

- قامت **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي** برقمنة عملية التسجيل للشركات المسجلة حديثًا بناءً على أمر الدفاع رقم 9 والذي جاء استجابة لجائحة كورونا. حيث يسمح برنامج تضامن 2 للشركات بالتسجيل عبر موقعهم الإلكتروني للحصول على تسجيل الضمان الاجتماعي وشمول موظفيها دون الحاجة إلى الذهاب إلى مكاتب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. نتيجة لهذا الإصلاح, جعلت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي هذه الخدمة دائمة لجميع الشركات الجديدة والقائمة. ومنذ تفعيل هذه الخدمة, تم تسجيل أكثر من 25,000 شركة لأول مرة عبر الإنترنت.
- قامت **دائرة ضريبة الدخل والمبيعات** برقمنة الحصول على الرقم الضريبي وشهادة ضريبة القيمة المضافة لجميع الشركات الجديدة. وأدت هذه العملية إلى تقليل الوقت والجهد والمال بالنسبة لدافعي الضرائب.
- قامت **أمانة عمان الكبرى** بأتمتة عملية الحصول على رخص المهن من خلال إطلاق خدمة عبر خدمات أمانة عمان الكبرى الإلكترونية. ونظرًا لجائحة كورونا, أصبحت هذه الخدمة إلزامية ولم يعد الحضور الشخصي إلى مبنى الأمانة للمراجعين الذين يحتاجون هذه الخدمة لازمًا. ومنذ تفعيل هذه الخدمة تقدم أكثر من 2,000 عميل وحصلوا على رخص المهن رقميًا.

تبسيط تسجيل العقارات

قامت **أمانة عمان الكبرى** بأتمتة عملية دفع وإصدار شهادات المخالصة الضريبية (براءة الذمة). حيث كان الحصول على مثل هذه الشهادات وتسوية الأرصدة المستحقة متاحًا فقط في أقسام معينة في أمانة عمان الكبرى، مع ضرورة الحضور شخصيًا. في أيلول 2020, أطلقت أمانة عمان الكبرى خدمة إلكترونية لبراءة الذمة ودفع وإصدار شهادات التخليص الضريبي والتي أصبحت ملزمة إلكترونيًا. وأدى هذا الإصلاح إلى تقليل الوقت والجهد والمال لدافعي الضرائب.

أتمتة الإجراءات الضريبية

قامت **دائرة ضريبة الدخل والمبيعات** في عام 2020 بتبسيط الخدمات الضريبية, حيث تم توفير الإطار المناسب الذي يسمح للشركات والأفراد بتقديم مستحقاتهم وإقراراتهم الضريبية عبر تبسيط الإجراءات وتقديمها إلكترونياً الأمر الذي أدى إلى تقليل المراجعات إلى الدوائر والمؤسسات الحكومية. حيث تم العمل على أتمتة وتبسيط خدمات الإقرارات الضريبية واسترداد الرديات الضريبية, مما قلل من الوقت الذي يقضيه الأفراد والشركات في الامتثال للالتزامات الضريبية. منذ تفعيل الخدمة, تم تسجيل أكثر من 60 ألف شركة جديدة من خلال منصة الدائرة الإلكترونية.

تسهيل إجراءات التجارة

اتخذ **ميناء حاويات العقبة** تدابيرًا لتقليل وقت شحن البضائع المصدرة من 48 ساعة على الأقل إلى 8 ساعات قبل وصول السفينة إلى الميناء. تم الإعلان عن هذا الإجراء ومشاركته وتأكيده مع الجهات ذات العلاقة, بما في ذلك الجمارك الأردنية ونقابة ملاحة الأردن من أجل السماح بوصول أية شحنة تصديرية في غضون 8 ساعات إلى السفينة حيث يجب على المصدرين تسجيل حاويتهم قبل 8 ساعات على الأقل من وصولها.

تحسين نظام المحاكم

أنشأ **المجلس القضائي الأردني** بالتعاون مع **وزارة العدل** جناحًا للدعاوى التجارية في محكمة بداية عمان ومحكمة صلح عمان تضم قضاة متخصصين بالقضايا التجارية للنظر في الدعاوى التجارية حصراً. كما تم إنشاء مجلس تحديد وإرشاد في الوحدة. وقد أدى ذلك إلى تحسين جودة الإجراءات القضائية المخصصة للقضايا التجارية وتقليل الفترات اللازمة للبت في القضايا التجارية.

المضي قدمًا

تلتزم الحكومة الأردنية بمواصلة عملية تحسين بيئة الأعمال والاستثمار لتخفيف العبء على القطاع الخاص من خلال اتخاذ عدة تدابير في السنوات القادمة بما في ذلك, على سبيل المثال لا الحصر, تبسيط إجراءات الترخيص والتسجيل وتسهيل الإجراءات التجارية, كتوسيع وتحديث إطار عمل النافذة الواحدة الوطنية وإعادة هندسة الإجراءات التجارية.